

تطور المدينة بالبلاد التونسية بعد الإستقلال: مدينة المنستير أنموذجا

The development of the city in Tunisia after independence ,The city of Monastir as a model.

عمر قريشي *
جامعة سوسة (تونس)
omarkouraichi@hotmail.fr

تاريخ القبول: 2022/11/18

تاريخ الاستلام: 2022/05/01

● الملخص:

إن دراسة خصائص تطور المدينة بالبلاد التونسية خلال الفترة المعاصرة يمثل مجالا خصبا خاصة بتوفر عوامل سياسية واجتماعية لتنظيم المجال وتغييره، ولعل مدينة المنستير من بين المدن التي شملها هذا التطور خاصة في فترة رئاسة الحبيب بورقيبة لأول مجلس بلدي بعد الاستقلال خلفه نجله الحبيب بورقيبة الابن مساهمين في تطور المجال الصحي والاجتماعي وتطوير المجال الحضري ..

كلمات مفتاحية: المنستير، البلدية، تنظيم، المجال.

Abstract:

Ente The study of the characteristics of the urban development of the city in Tunisia during the contemporary period represents fertile ground, especially with the availability of political and social factors to organize the field and improve it .The city of Monastir is one of the cities concerned by this development, particularly during the period of presidency by Habib Bourguiba of the first municipal council after independence, which was succeeded by his son, Habib Bourguiba Jr., contributing to the development of the social, health and urban fields.

Keywords: Monastir, municipality, organization, field.

● مقدمة:

يعتبر التاريخ المحلي من أهم الحقول التي جلبت اهتمام عديد المؤرخين.. فبعد دراسة الشخصيات السياسية والأحداث العامة والأخبار و الحروب و المعارك وتداعياتها.. تم التطرق إلى مواضيع تهتم بالحياة البلدية نظرا لأهميتها وتأثيرها الواضح بالفرد ثم بالمجتمع.. ومن هذا المنطلق سنركز في هذا المقال على تحدى البلديات التونسية نشاطا كيف لا و قد ترأس رئيس الدولة أول مجلس بلدي بها.. ومن هذا المنطلق سوف نعرف بالمدينة وخصائصها الجغرافية و كيفية تدخل الدولة في تنظيم المجال و تجويده.. وتدخلها في المجال الصحي و الاجتماعي والثقافي والتعليمي.

1. الخصائص التاريخية والجغرافية لمدينة المنستير:

1.1 أصل تسمية المدينة :

المنستير بضم الميم على أشهر الأقوال، تسمية أثار موضوع البحث عن مدلولها الصحيح جدلا ما زال وسيبقى متواصلا بين المؤرخين والدارسين ولم ينته بعد إلى حقيقة علمية ثابتة. يمكن ترجيح الرأي الذي استقرّ عليه الأستاذ حسن حسني عبد الوهاب ووافق عليه كثير من المؤرخين من أنها تسمية عربية محضة¹. أقتبسها العرب من التعريف البيزنطي الذي كان شائعا في المشرق لتعيين الحصون التي نشأت على ساحل البحر، ومتولد عن اللفظة اليونانية (موناستيريوم) بمعنى الدّير أو الأديرة، أي محلّ الانفراد للتعبّد والخلو للتنسك.

1.2 الخصائص الجغرافية للمدينة :

تحتلّ جهة المنستير موقعا متميّزا في منطقة الساحل التونسي، وتتكوّن من شبه جزيرة ذات شكل مثلث متقايس الضلعين، تتّجه قمته نحو الجنوب وقاعدته نحو الشمال، ويقطعه الشّريط الساحلي الممتدّ بين هرقلة وطبلبة جنوب خليج الحمامات من ساحل الوسط الشرقي للبلاد التونسية ويتراوح إرتفاعه بين متر واحد و30 مترا في مستوى جامع القرطين (قرب هنشير التّينير)²، ويحدّ البحر هذا المثلث من جهتي الشمال والشرق بينما تحدّه من الغرب سبخة. ومن هذا المنطلق يمكن القول بأنّ هضبة المنستير تحتلّ موقعا إستراتيجيا حصينا وقع عليه الاختيار منذ أقدم العصور الحضارية في أعماق التاريخ ليكون مركز حضارة وعمران واستقرار.

أما عن طبيعة الأرض التي تتكون منها هذه الهضبة فهي صخور طفيلية ورملية تنتمي إلى أواخر العصر الجيولوجي الثالث (حوالي 5 ملايين سنة) وتبرز في مستوى الشّواطئ الشماليّة لشبه الجزيرة،

وتغطّيها بقايا طبقات بحريّة ترسّبت في فترة تربة حمراء اللّون تكون أرضا زراعية خصبة³

¹ كلمة السيد حسن حسني عبد الوهاب يوم 5 أوت 1958 في افتتاح متحف الآثار الإسلامية بالمنستير: عقير (محمد الطاهر) - المنستير عبر مواقع التجدير والتحرير في النصف الأول من القرن

العشرين - إنتاج المطابع السريعة بالمنستير - 1989 - ص6.

² الصيّادي صالح - محاضرة بعنوان: "رباط المنستير من خلال فتاوى الإمام المازري

³ قواقب عبد الرزاق - محاضرة بعنوان "الدّاتية التاريخ لمدينة المنستير - منشورات نادي الرباط بالمنستير 1979 -

تمثل المنستير ثلاثة أنواع من المشاهد المختلفة: يتكون المشهد الأول من سهول منخفضة ومنعطفة قليلا ومقطوعة نوعا ما بواسطة شبكة التضاريس البحرية المتمثلة في شبه جزيرة المنستير والشريط الساحلي الممتد من خنيس إلى هيبون (المهدية)، أما المشهد الثاني هو عبارة عن منخفض للضغط يستقبل المياه التي لا تنحدر تجاه البحر حيث تشكل بحيرة المنستير في الشمال، وأما المشهد الثالث فهو شبه وديان شاسعة تكونها منخفضات "جمّال" حيث تمتد سبخة المنستير المعزولة عن البحر من خلال كتبان الدخيلة الرملية.⁴ ولئن ميزت الطبيعة المنستير منذ ما يقارب المائة ألف سنة بمناخ حار رطب يشبه إلى حد كبير المناخ الذي يسود الآن المناطق المناخية لخليج غينيا، فإنّ مناخها اليوم يمتاز بالاعتدال في الفصول الأربعة وتساقط الأمطار في فصلي الخريف والشتاء بكميات يبلغ معدلها السنوي ما يفوق 300 مم، تجلبها إليها الرياح الشمالية الشرقية.⁵

2. وضع سكني متأزم ومحاولة إصلاحه غداة الإستقلال:

2.1 الوضع السكني داخل سور المدينة العربية الإسلامية والسعي إلى تنظيمه:

منذ استقلال البلاد التونسية وتحزّرها من الاستعمار الفرنسي، لم يكن الوضع الاجتماعي في تلك الفترة جيّدا أو مرضيا، فرغم الوعود التي قدّمتها السلطات الفرنسية في معاهدة الحماية بتخليص المجتمع التونسي من مظاهر الفقر والمُضيّ قُدّما للوصول به إلى مراتب التحضّر، إلا أنّ الحال بقي كما كان عليه في بعض جهات البلاد وازداد سوءا في جهات أخرى.

ليس من الغريب التأكيد أنّ المؤسسة البلدية في فترة الإستعمار قد خلّفت وضعا سيئا في مجال السكن، فقد كان المشهد السكني داخل السور بمدينة المنستير⁶ يتمثل في وجود عدد كبير من المنازل الملاصقة لبعضها ويأوي المنزل الواحد حتى ثلاث عائلات خاصة مع تفشي ظاهرة الفقر وصعوبة البناء أو الحصول على منزل في تلك الفترة. افتقرت هذه المنازل إلى أدنى الظروف الصحيّة فضلا على طريقة البناء العشوائية وتكدّس عدد كبير من السكان في عدد محدود من المنازل وضيق الأزقة وما يترتب عن كلّ ذلك من تراكم الأوساخ وانحسار المياه فيها خاصة في فصل الشتاء بعد نزول الأمطار.⁷

2.2 الوضع السكني خارج سور المدينة ومحاولات إصلاحه:

إذا ألقينا نظرة خاطفة في تاريخ مدينة المنستير يمكن الوصول إلى نتيجة —حسب شهود عيان— أنّ المشهد السكني خارج السور يتمثل في تركّز ظاهرة التكوّخ. هذه الأكواخ سواء المبنية من الطّين أو من "الخردة" أو من "القش" تفتقد إلى أدنى الشّروط الصحية التي يقتضيها السكن اللائق. ولعلّ أهمّ هذه الشّروط هي الافتقار إلى المراحيض والماء. امتدّت هذه الأكواخ في المناطق التالية: غدير الفول، سطح جابر، سيدي سري⁸، هذه المناطق كان يقطنها "المسائرية" أولاد البلاد و بعض النازحين الذين لجؤوا إلى مدينة المنستير آملين في العثور على لقمة العيش يشدّون بها رمقهم خاصة مع تقهقر الوضع الاجتماعي بالأرياف المحيطة بالمنستير. ومن هنا كان تدخل الدولة الوطنية لتحسين الوضع الاجتماعي وإصلاح وضع سكّان الحزام البلدي.

⁴ المصدر نفسه.

⁵ المصدر نفسه.

⁶ سور المنستير: يمتد من باب بريقشة نحو هضبة Belle vue باتجاه البحر ليصل إلى قصر الزباط ثمّ باتجاه باب الكرم ثمّ باتجاه الكرم.

⁷ شهادة شفوية للسيد عبد الوهاب بورقروم. المنستير والذي عاصرا لإنجازات البلدية في مجال السكن يوم 20 مارس 2012

⁸ أ.ب.م. د. ج.م. جلسة يوم 2 جويلية 1961، ص 80

فكيف كان تدخّل الدولة وخاصة المؤسسة البلدية في المنستير في قضية السكن؟

2.3 إنجازات المجلس البلدي في مجال السكني :

إن المتتبع لمختلف محاضر جلسات المجلس البلدي من سنة 1957 إلى سنة 1979 يلاحظ بوضوح أن السلطة المحليّة المتمثلة في الهيآت البلدية التي تعاقبت على المجلس البلدي اهتمت أيما اهتمام بقضية السكن بعد مضي أربع سنوات عن إعلان إستقلال البلاد التونسية وتحديدًا في مطلع سنة 1961، فالقيام بهذه الخطوة استوجب تظافر عدّة جهود أهمّها تخطيط المدينة الذي سوف يحدّد ملامح المشهد السكني بمدينة المنستير وتوزيع الوحدات السكنية والفضاءات التي تختزن سكان المدينة.

غير أن المجهودات لم تكن حثيثة في هذا الميدان بالنسبة لمدينة المنستير فأول هيئة منتخبة بالمجلس البلدي التي ترأسها الحبيب بورقيبة شرفيًا، قد انشغلت بالميدان الصحيّ والتّعليم خاصّة، وكانت غير متسرّعة في قضية الاسكان الذي يتطلب موارد مالية ضخمة وإطارات كفاءة وعمّال متحمّسين من أجل الوصول إلى النتائج المرجوة. لكن قضية السكن والاسكان لم تدخل المنعرج الحاسم إلا سنة 1964 مع الهيئة البلدية الثالثة أي بعد سبع سنوات من انتخاب أول هيئة بلدية وبعد سنة من تسلّم الحبيب بورقيبة الإبن مقاليد رئاسة البلدية.

لم تكن سنوات الستينيات سنوات أزمة بمدينة المنستير، فقد عملت الهيآت البلدية المتتالية على المجلس البلدي جهدا كبيرا من أجل تنمية شاملة للمدينة وقد وجدت مؤسسة السلطة المحلية بالمدينة استجابة كبيرة خاصّة مادّيّا في المجال السكني، كيف لا فكتابة الدولة للأشغال العمومية والإسكان ما فتأت تقدّم المساعدات المالية والقروض للسلطة المحلية وذلك في نطاق ما يقدمه الصندوق القومي لتحسين المسكن.

إذا كانت فترة الستينيات حافلة بالإنجازات في ميدان السكني فهي لم تتوقف حتى فترة السبعينات إيمانًا من السلطة المحليّة بضرورة المضيّ قدما في مرحلة البناء والتشييد والرّقي الحضاري الذي نادى به بورقيبة في خطابه المتعدّدة.

يمكن القول بأن الجهود كانت حثيثة من أجل تحقيق النهوض الاجتماعي وهو ما استنتجناه من خلال منشور والي سوسة الموجه إلى رئيس البلدية والذي يتضمن تنشيط حركة البناء وتهيئة وتعبيد الطرقات بالمناطق البلدية، وقد كلّفت هذه الانجازات إعتمادات مالية كبيرة من الميزانية البلدية رغم الحاجة الملحة لضخ الأموال في ميادين اجتماعية أخرى كمقاومة مظاهر الفقر والتشرد وإيواء العجز والمسولين.

يبدو أن المجلس البلدي كانت له خارطة عمل في عملية الإسكان وهو ما يدلّ على حسن تسيير المؤسسة المحلية من قبل أعضائها وهذا ليس بالغريب من مدينة يترأس بلديتها الحبيب بورقيبة الإبن الذي عُرف بدرايته السياسية والإدارية ومكّنه قربه من والده وسلطته من الإسراع بتحقيق الأهداف المرسومة. ويأتي كل هذا الحرص في سياق استقطاب لسكان المدينة سياسيا وإبراز جدارة المجلس البلدي ووجهة اختياراته ومن وراءه اختيارات الحزب الحاكم. والجدير بالذكر أن هذا التدخل لم يشمل مدينة المنستير فقط بل شمل مدنا أخرى لعلّ أبرزها مدينة صفاقس وسوسة وقفصة⁹.

3 . تدخل السّلط المحليّة في السياسة الصحيّة بمدينة المنستير :

3.1 توزيع بطاقات العلاج المجاني للفقراء :

⁹ أنظر في هذا الصدد.

الجرني محمد- المؤسسة البلدية بصفاقس بين 1957-1969 دراسة في سياسة النصح الحصري و الاجتماعي -كلية الآداب و العلوم الانسانية بصفاقس 2007.

وانظر أيضا ؛

الصمايري عادل -الحياة البلدية بقفصة بين 1957و1972 - كلية الآداب و العلوم الانسانية بصفاقس-شهادة ماجستير 2011.

ركّزت سياسة بورقيبة الإصلاحية على قطاعين هامين جعلاه يدخل التاريخ من أوسع الأبواب كرجل دولة سعى إلى فرض الإصلاحات الاجتماعية قبل الأمنية أو العسكرية. هذان القطاعان يتمثلان في القطاع الصحيّ أولاً ثمّ قطاع التعليم ثانياً. و من هذا المنطلق سوف نركز في هذا العنصر على تحليل السياسة المتبعة من قبل السلطة المحلية في الميدان الصحيّ التي ظلّت السند الأول بمدينة المنستير لمعاوضة رئيس الدولة في تحقيق برنامجه الإصلاحي والإسراع بتنفيذ ما أمر به ¹⁰.

إنّ الإصلاحات في المجال الصحيّ هي عديدة ومتنوّعة تتخلّلها عدّة متغيّرات حسب الأحداث والزّمن، إن دولة الإستقلال التي راهنت على سياسة مجانية العلاج قد سلكت سياسة دقيقة في هذا المجال واعتمدت على هياكل السلطة الجهوية والمجالس البلدية لتنفيذ هذا البرنامج. وفي هذا السياق إتخذت الدّولة إجراءات تمثلت في توزيع بطاقات العلاج المجاني على العائلات الفقيرة. والجدير بالذّكر أن البطاقات الموزّعة من قبل الدّولة بواسطة البلدية تصنّف إلى صنفين اثنين هما:

- أولاً البطاقات الاعتيادية و هذه البطاقات تمنح لكلّ عائلة لا يتجاوز دخلها السنوي ال 100 دينار.
- أما بالنسبة للصنف الثاني فهي بطاقات موسومة بخطّ أخضر وهي تمنح لكلّ عائلة يتراوح دخلها السنوي بين 100 و 180 دينار و يتعين على حاملي هذه البطاقات دفع معلوم قدره 50 مليم عن كلّ عيادة ¹¹.

بذلت البلدية جهوداً جبّارة في عمليات توزيع بطاقات العلاج المجاني إذ تركز دورها في إحصاء عدد الفقراء وتقسيم السكان حسب مدخولهم السنوي. وعلى هذا الأساس قامت كتابة الدولة للصحة العمومية بإعداد البطاقات العلاجية حسب تقرير اللّجنة الصحيّة الراجعة للبلدية. لكن ستتخذ كتابة الدولة للصحة العمومية والشؤون الاجتماعية إجراءات جديدة لترشيد اسناد بطاقات العلاج المجاني، حيث اتضح أن المؤسسات الصحيّة أصبحت مغمورة بالعيادات وتفاقم الوضع حتّى صار من المتعذّر فحص المرضى بصفة مرضية ومعالجتهم بوجه فعّال.

2.3 إلغاء المجانية المطلقة للعلاج :

صدر الأمر عدد 350 لسنة 1962 والذي يقضي بإلغاء العلاج المجاني البحت، إذ فرض على كلّ طالب للمعالجة مهما كانت درجة فقره المساهمة بمقدار 50 مليم عن كلّ عيادة، والغاية من ذلك هو إزالة الإزدحام غير المبرّر في غالب الأحيان الذي يقع بقاعات العيادة من طرف أناس إمّا يمارضون وإمّا حالتهم الصحيّة لا تتطلّب فحصاً طبياً. و قد أتخذ هذا الإجراء اعتقاداً بأنه ينتج عن تطبيقه إزالة هذا الإزدحام وتحسين في نوع العلاجات الخارجية والعلاجات بالتنقل التي تسديها المنشآت الصحية التابعة لكتابة الدولة للصحة العمومية و الشؤون الاجتماعية ¹². يبدو أن هذه الأخيرة قد تفتّنت إلى النتائج السلبية التي عقت مجانية العلاج وإلى عدم الشفافية والمحسوبية التي تبعت عمليات التوزيع. ولذلك عملت على تنظيم وتعصير وتحسين ظروف العلاج وذلك عن طريق تكليف السلطة المحلية بإعادة إحصاء الفقراء الحقيقيين وإلغاء العمل بالبطاقات القديمة ¹³.

وفي هذا الصدد وقع تركيز لجان للنظر في قوائم مطالب الفقراء الذين لهم الحقّ بالتمتّع بالعلاج المجاني، وتركب هذه اللّجان من:

¹⁰ كانت السلطة المحلية بمدينة المنستير تدور في ذلك المركز الممثل في الحزب و الدولة.

¹¹ و.غ.م... فهرس ع.خ.م صندوق بطاقات العلاج المجاني رقم ث-25

¹² الأمر عدد 350 لسنة 1962 المؤرخ في 29 أكتوبر 1962 المتعلّق بضبط مقدار المساهمة في المصاريف الطّبيّة.

¹³ المصدر نفسه.

- المعتمد أو من ينوب عنه رئيس البلدية أو من ينوب عنه في البلديات، نائب كاتب الدولة للتصميم، نائب الشّعبة الدستورية المحلية، والمتصرّف للصّحة العمومية. ويبدو من خلال تركيبة اللّجنة تعدّد عناصرها سواء من هياكل السلطة المحلية أو الجهوية أو من هياكل الحزب الحاكم.

فهل هذا أمر إعتباطي أم مدروس؟

يمكن الجزم بأن تدخل السلط نابع عن سعي السلطة العليا إلى ضمان أكبر حدّ من الشفافية والنّزاهة في إحصاء الفقراء، فالدولة غير مستعدّة لتعميم العلاج المجاني نظرا لضعف إمكانياتها المادية أولاً ثمّ لاستغلال بعض الموظفين لهذا الجانب من أجل تعطيل سير عمل المؤسسات الصحية عن طريق التظاهر بالمرض او التمارض.

ويتركز دور السلطة المحلية في توزيع البطاقات الجديدة التي ستحوّل لمستحقيها التمتع بالعلاج المجاني مع دفع مساهمة قدرها 50 مليما¹⁴. من المرجح أن هيئة المجلس البلدي بمدينة المنستير قد سهرت على تطبيق هذه القرارات خاصّة و أنها صادرة عن رئيس الدولة الذي بدأ سياسته الإصلاحية بإصلاح المنظومة الموروثة عن العهد الاستعماري و منها المنظومة الصحية التي نزلت منزلة متميزة في المخططات المحلية و المركزية في اطار بناء دولة حديثة. وفي نفس هذا السياق وهو تحسين الجانب الصحيّ، وبعد دراستنا لمجانية العلاج نتطرّق إلى مواضيع أخرى تصبّ في الجانب الصحيّ، كيف لا فدتر محاضر الجلسات عدد 7 يعجّ بهذه المواضيع ولعلّ من بينها الوقاية من الأمراض الوبائية فما هي السياسة المتوخاة من قبل السلطة المحلية في هذا المجال وكيف تفاعل معها سكان الحزام البلدي؟

3.3 الأوامر الصحيّة لمعالجة المشاكل الصحيّة العاجلة:

إتخذ أعضاء المجلس البلدي بالمنستير إجراءات حازمة وجدية في ميدان حفظ الصحة سعيا منهم إلى الحفاظ على صحة المستهلك، فأعضاء المجلس البلدي¹⁵ لم يكتفوا بتطبيق مكتوب كاتب الدولة للصحة العمومية والشؤون الاجتماعية المتعلّق بالقواعد الصحية الممكن تطبيقها بالمنستير وإنما قاموا بادخال جملة من التغييرات عليه ووقعت المصادقة بالإجماع على تنقيح وإكمال القانون.

4. سياسة الهيئة البلدية في الثقافة و التعليم : حرص و إصرار

1.4 البلدية باعثة المكتبة العمومية :

مثلت الثقافة والتعليم إحدى الدّعائم التي تقوم عليها عملية النهوض الشّاملة، ولطالما كان طموح الرئيس المنتور الحبيب بورقيبة هو إرساء مجتمع متحضّر ومقاومة الأميّة والتخلّف، إذ يمكن الجزم بأن التعليم حجر الزاوية لبناء مجتمع متمدّن على غرار المجتمع الغربي. قامت البلدية بفتح مكتبة عمومية سنة 1962 بالتعاون مع كتابة الدولة والإخبار،¹⁶ تحتوي هذه المكتبة على رصيد قيّم من الكتب والمجلّات في مختلف الاختصاصات كالآدب والفلسفة والتاريخ والجغرافيا والرياضيات والفلك. ولعلّ اهتمام البلدية بتوفير فضاء ثقافي ضخم يحتوي على مئات الكتب هو تدعيما لتوفير مناخ ثقافي يساعد على تطوير المنظومة التعليمية، ليس هذا فقط: إذ تكفلت البلدية بدفع رواتب العاملين بالرغم من تواضع الميزانية البلدية.

¹⁴ منشور عدد 2414 المؤرخ في 22 نوفمبر 1962

¹⁵ يتكون المجلس البلدي في الفترة في الفترة الممتد بين 1957 و 1963 من رئيسها الحبيب بورقيبة الذي كان دائم التغيّب نظرا لارتباطه و رئاسته للجمهورية التونسية، و لكن البشير شرين كان

المسير الفعلي للبلدية بمساعدة الصادق مزالي و الشاذلي قلاله، علّالة بشير الطاهر نويّرة، محمد الشاوش، عبد السلام الزناد.

¹⁶ أ.ب.م فهرس ع.خ.م صندوق مختلفات بلدية رقم ش-19.و.غ.م.

وعمل المجلس على إحداث مكتبة للأطفال سنة 1965 بهدف صقل مواهب الطفل وتشجيعه على المطالعة وتنوير فكره وتسهيل عملية إندماجه والتأقلم في المؤسسة التعليمية فيما بعد¹⁷..

4.2 البلدية توفر الأراضي لبناء المؤسسات التعليمية :

كان الدور الأساسي للبلدية في سياسة التعليم هو توفير العقارات التي أقيمت عليها المدارس والمعاهد الثانوية في الفترة التي عقيبت الإستقلال. فالبلدية قامت بتسويق العقارات لكتابة الدولة للتربية القومية، وفي هذا المضمار يجب التذكير بأن البلدية أبرمت عقد التسويق كامل العقار عدد 3 عمارة عدد 3 كائن بالحى السادس بالمنستير. يتركب من ثلاث قاعات وذلك من 15 جانفي 1961 إلى نهاية 14 جانفي 1962 و بمبلغ سنوي قدر باتفاق الطرفين ب 120 دينار يدفع عن كل ثلاثة أشهر أقساطا مسبقا، هذا بالنسبة للمعهد الثانوي للذكور بالمنستير¹⁸. يبدو من خلال ما سبق أن البلدية قد تخلت بموجب عقد تسويق عن عقار لها بمبلغ مالي لفائدة معهد ثانوي، فهي لم تقم بالتفويت في هذا العقار ولم تقدمه مجانياً وإنما ضبطت شروطا للتسويق خاصة في المدة الزمنية وطريقة الدفع. يبدو أن المجلس البلدي قد استفاد كثيرا من النهضة التعليمية التي توختها الدولة في إنشاء المدارس والمعاهد خاصة مع بداية الستينات. ولعل ما يلفت الانتباه هو أن البلدية قد خصصت عقارات ومحلات للسكنى لإسكان الأساتذة الأجانب بطلب من كتابة الدولة للتربية القومية. وقد وافق المجلس البلدي على ذلك، كيف لا فمعلوم الكراء أرفع بكثير إذا ما قارناه بقيمة الكراء الخاصة بأعوان الأمن وبقية الموظفين، ليس هذا فقط فقد وعد المجلس بالتدخل لدى متساكني المدينة وممن لهم عقارات ومحلات سكنى شاغرة قصد تسهيل عملية الكراء بالنسبة للأساتذة الأجانب¹⁹.

5. سياسة الهيآت البلدية في تنظيم المجال وتجويده :

5.1 التوسيع الأول للحزام البلدي لإيقاف البناء الفوضوي :

ظلت فكرة توسيع المنطقة البلدية بالمنستير حاضرة بوضوح في خطط الهيآت البلدية لذلك برزت التحاليل والمواقف منها بإطناب في دفتري مداولات المجلس البلدي عدد 7، كيف لا، فقد سعت هيآت المجلس إلى توسيع المنطقة البلدية نظرا للانعكاسات الإيجابية على المنطقة في شتى الميادين وخاصة على المستوى المالي²⁰.

لقد اتضح من خلال مداولات الهيئات البلدية الأولى أن توسيع الحزام البلدي بقدر ما يطرح مشاكل جديدة بقدر ما يوفر موارد مالية جديدة تمكن البلدية من استثمارها في مشاريع التنمية الحضرية وتجاوز الحالة المزرية التي كانت تتخبط فيها مدينة المنستير في المستويين الاقتصادي

¹⁷ أ.ب.م. فهرس ع.خ.م. صندوق الانجازات البلدية رقم ش-19، و.غ.م.

¹⁸ أ.ب.م. فهرس ع.خ.م. صندوق بريات - مراسلات داخلية و خارجية رقم ح-19، و.غ.م.

¹⁹ أ.ب.م. دفتر م.ج.م. ب. جلسة يوم 29 أوت 1965 ص 160.

²⁰ ب.م. دفتر م.ج.م. ب. جلسة يوم 14 نوفمبر 1957، ص 17.

والاجتماعي إذ تعددت وظائف هذه المدينة وتغيرت خدماتها الإدارية والمالية والتعليمية والصحية، ولعل السلطة البلدية سعت إلى تمتيع أكثر عدد من السكان بخدماتها تطبيقاً لسياسة القضاء على التهميش وتحقيق النهوض الاجتماعي.

إن حدود المنطقة البلدية لمدينة المنستير هي حدود قديمة تعود إلى اختيارات هيآت بلدية إستعمارية، لم تكن تستجيب لا لطموحات الهيئة البلدية الأولى ولا لسكان المدينة لذلك أصبح من المتأكد إعادة النظر في تلك الحدود خاصة وأن عدد المتساكنين تزايد بصفة محسوسة في الأحزمة الحضرية الملاصقة لنواة المدينة، ومن المناطق ذات الأولوية التي إرتأى المجلس البلدي إدماجها في الحزام البلدي هي منطقة غدير الفول التي كانت تفتقد إلى أدنى المرافق كتجهيزات الإنارة وخدمات التنظيف وخنادق صرف المياه.²¹

ويبدو أن الانتباه إلى هذه المنطقة وعدم غض الطرف عنها يفسر برغبة الهيئة البلدية الأولى في الإعتناء بها أولاً وإضفاء الطابع الحضري والجمالي على المدينة ثانياً.

وقد اتفق المجلس على تمديد المنطقة البلدية من دار الببوش إلى دار الوصيف بحيث يكون كامل الكرنيش مندمجا في الحزام البلدي وكذلك الشأن لمنطقة غدير الفول²².

لقد اقترح محمد السخيري مساعد رئيس البلدية والمكلف بتسيير شؤون البلدية في ظل غياب رئيسها الحبيب بورقيبة توسيع المنطقة البلدية. مع العلم أن محمد السخيري الذي كان العضد الأيمن للرئيس بورقيبة قد استجاب مع الهيأتين البلديتين الأولى والثانية لرغبته في توسيع المنطقة البلدية وتعزيز مرافقها.

يجبنا الأمر عدد 356 لسنة 1961 الصادر عن رئيس الجمهورية الحبيب بورقيبة الذي وافق على تمديد المنطقة البلدية إذ ينص هذا الأمر على

"تغيير المنطقة -أ- الكائنة بملتقى شاطئ البحر مع الطريق -ت- يتبع حد المنطقة البلدية خطاً إختيارياً يتجه نحو الشمال الغربي إلى أن يتصل بمفترق الطريق الجديدة المؤدية من القيروان إلى المنستير ثم يتجه الحد نحو الغرب متبعا محور طريق القيروان الجديدة إلى أن يتصل بالعلامات الحجرية: 10-9-8-7-6-5-4-3-2 ومن العلامة الحجرية عدد 10 يتجه الحد نحو الغرب متبعا خطاً إختيارياً للطريق المتوسطة للمواصلات عدد 92 على 100 م منها إلى أن يتصل بالنقطة ب من المثال بعد أن يشق في نهاية سيره جزء من المسلك المعد لمحطة الطائرات بمطار المنستير" (3) "ومن المنطقة ب وعلى 100 متر دائما جنوبي الطريق المتوسطة للمواصلات عدد 92 ويتجه الحد نحو الشمال ليتصل بالشاطئ أين تقع العلامة الحجرية عدد 17 متبعا العلامات الحجرية: 17-16-15-14-13-12-11. ومن العلامة الحجرية عدد 17 يتبع الحد المسلك العمومي البحري إلى أن يتصل من نقطة -أ-"²³

²¹المصدر نفسه .

²²أ.ب.م. دفتر م.ج.م. ب. جلسة يوم 14 نوفمبر 1957 ص 17.

²³أ.ب.م. فهرس ع.أ.م. صندوق المنطقة البلدية رقم ص -19.

إن المتأمل في المثال المصاحب لهذا القرار يدرك أهمية المساحة التي ازدادت للمنطقة البلدية. فتوسيع المنطقة البلدية زيادة عن المسؤولية الجديدة التي يتطلبها من الهيآت البلدية سواء من أجل تنمية المنطقة المضافة أو توفير موارد مالية جديدة لبعث حياة فيها قد ينقذ كامل الخزينة البلدية إن عجزت الإدارة البلدية عن استخلاص المعاليم الجبائية من المنطقة المضافة. إن الرأي القائل بإجهاد البلدية ماليا في صورة توسيع الحزام البلدي والذي تنهه عدد من الأعضاء لا يستوي خاصة إذا علمنا وأن أغلب أعضاء المجلس البلدي كانوا يسعون إلى مزيد إحكام ضمان المداخل البلدية من المنطقتين القديمة والجديدة.

5.2 التوسيع الثاني للحزام البلدي لإضفاء طابع عصري على المدينة :

وافق والي سوسة من خلال مكتوب عدد 983 بتاريخ 6 جوان 1969 على توسيع المنطقة البلدية. فطلب توسيع المنطقة البلدية هذه المرة نابع من إستراتيجية محكمة سلكتها الهيئة البلدية الرابعة ومن فطنة وبعد نظر لأعضاء المجلس. كيف لا فموارد البلدية مركزة أساسا على تنشيط الأنشطة الاقتصادية والسياحة. كيف تم ذلك؟

طلب المجلس البلدي بتوسيع المنطقة البلدية من "جهة سوسة إلى واد حمدون وهو الحد الطبيعي القديم الذي يفصل مصالح المنستير الإدارية عن غيرها وفي اتجاه بلدية خنيس أي من واد حمدون إلى القنطرة المذكورة بحد طبيعي مجسم بالطريق الدولي المعروف ب: M.C.9.2 والحد الطبيعي للملاحة والطريق الدولي M.C 92 والحدود القبلية لأحواض شركة الملاحة Cotusal وفي الخط الطبيعي الذي يفصل مشيخة المنستير عن غيرها إلى قنطرة واد المالح التي تنتهي بساحل البحر.

ولكن ما دوافع هذا التمديد الهام؟

يمكن القول بأن توسيع المنطقة البلدية كان في اتجاهين رئيسيين- في اتجاه سوسة، كانت المنطقة المطلوب إضافتها والموجودة بين المنطقة البلدية القديمة وواد حمدون مجالا حتمت عليه مؤهلاته القيام بدور منطقة سياحية تكميلية ذات أهمية تفرض توحيد الاعتناء البشري الاجتماعي والسهر على التنمية السياحية وحمايتها من جميع النواحي حتى يتسنى للمجلس البلدي تطبيق سياسة سياحية موحدة ومدعمة بوجود مطار داخل المنطقة البلدية.

أما في اتجاه خنيس، فالحركة الاقتصادية التابعة للمنستير تتركز على تربية الماشية والدواجن وكذلك على تربية السمك في الأحواض التي هي موجودة بمكان الملاحة.

من خلال ما سبق يمكن القول أن الهدف من توسيع المنطقة البلدية هو هدف يرمي بالأساس إلى تنشيط الحركة السياحية والاقتصادية بالمدينة وإدخال حركية على ميدان التشغيل، ومن هنا يتضح أن هاجس السلطة المحلية بقي منصبا على إيجاد حلول جذرية من أجل توفير مداخل هامة تساعد على حل المشاكل المالية والبلدية وعجز الميزان البلدي، ولئن استحال على السلطة المحلية الممثلة في الهيآت البلدية تجاوز المشاكل العقارية والقانونية فقد كانت تدخلات بورقية رئيس الدولة ورئيس الحزب الاشتراكي الدستوري ورئيس بلدية المنستير حاسمة بدفع الهيآت البلدية لتحقيق خططها التنموية ولعل رئيس الدولة كان خير معين لهذه الإستراتيجية بمدينة المنستير.

● خاتمة:

يمكن القول بأن فترة رئاسة الحبيب بورقيبة للبلدية كانت فترة مزدهرة خاصة في الجانب الصحي والسكني والعمراني، أما النقلة النوعية فقد حصلت في فترة رئاسة الحبيب بورقيبة الابن من 1963 إلى 1983، هذه الفترة التي شهدت إنفراجا في الميزانية البلدية وتشجيعا على الإستثمار مع تغيير واضح في البنية التحتية. فقد استفادت البلدية من قرب الهيئات البلدية من سلطة القرار المركزية والإطلاع عن كثب عما يخطط، غير أن المؤسسة بقيت مرتبطة إرتباطا وثيقا بمؤسسة الولاية سوسة الممثل الرسمي للسلطة المركزية، ومرتبطة أيضا بكتابة الدولة للداخلية.

فالحضور البورقيبي وتدخله في المجلس بالمنستير له انعكاسات إيجابية وأخرى سلبية، فالإنجازات المحققة بين 1957 و1975 تمثلت في تطوير المنظومة الصحية والعناية بالمنشآت الإستشفائية والحمامات مع تعصير المنظومة التعليمية عبر إنشاء عدد هام من المدارس والمعاهد الثانوية، وتقديم إعانات للفقراء مع مجانية الأكل والدراسة. كما عملت الهيئات البلدية أيضا على تنشيط الحركة الاقتصادية للمدينة من خلال توسيع المنطقة البلدية أولا والتشجيع على الإستثمار من أجل توفير مواطن شغل طبق حاجيات سوق الشغل.